القوة وأثرها في ادارة النظام الدولي

بحث أعده

المدرس أنعام عبد الرضا سلطان

جامعة بغداد / كلية الاعلام

الملخص

يتناول البحث بالتفسير والتحليل موضوع القوة، وما حدث فيه من تحول من كون القوة تعتمد على القوة العسكرية الى كونها صارت تعتمد على عوامل متعددة ومنها التكنولوجيا والاقتصاد وغيرهما. كما يتناول البحث بالتحليل والتفسير اتجاهات التحول في ادارة النظام الدولي، وكيف صارت تتاثر بما جرى من تغير في عوامل القوة .

Abstract:

The research deals with the interpretation and analysis of the subject of force, and its transformation from the fact that force depends on military power to the fact that it has become dependent on various factors, including technology, economy and others. The research also analyzes and explains trends in the transformation of the international system, and how it is affected by changes in power.□

المقدمة:

تعد القوة من اهم المتغيرات التي طرات على النظام الدولي فهي جوهر التحليل السياسي والقوة والسياسة لا ينفصلان باعتبار ان القوة هي نقطة البداية لواقع الانشطة السياسية تطبيقيا، ولتحليل السياسة على المستوى الاكاديمي.

وخضعت هذه القوة الى عدة تغييرات في النظام الدولي تبعا لافول وبروز القوى، فبعد الحرب العالمية الثانية كان النظام يتم ادارته باستخدام القوة العسكرية بمختلف ادواتها والياتها ، لكن في الوقت الحاضر ظهر العامل والقوة التكنولوجية كمؤثر مهم في ادارة النظام الدولي الذي اقترن بثورة المعلومات والاتصال.

اهمية البحث والهدف منه:

يتناول البحث بالتحليل والتفسير موضوع في غاية الاهمية الا وهو موضوع القوة، وكيف جرى فيها تغير وانتقال من كونها تعتمد على العوامل العسكرية الى كونها تعتمد على حصيلة مركبة يكون للعوامل التكنولوجية فيها التاثير الابرز. كما يتناول موضوع ادارة التحغيير في النظام الدولي، وكيف ترتهن الى القوة في عملية اتمامها، وذلك بقصد معرفة اتجاهات التحول المكنة في النظام الدولي.

مشكلة البحث:

ومن هنا نطرح اشكالية البحث التي تتحدد بالتساؤل الرئيس الاتي:

كيف تؤثر القوة في ادارة التغيير في النظام الدولي؟

وهنا تطرح اشكالية البحث التساؤلات التالية:

كيف يمكن للقوة ان تؤثر في النظام الدولي وعملية ادارته ؟ هل هي القوة العسكرية المؤثرة؟ ام القوة الاقتصادية ؟ ام القوة التكنلوجية؟

وكيف تتم عملية التحول في النظام الدولي؟

فرضية البحث:

و هذه التساؤلات تجيب عنها فرضيتين، هما:

الاولى: لم تعد القوة العسكرية هي القوة الوحيدة في العالم التي تلجا اليها الدولة في ادارة التغيير في النظام الدولي ، وانما تكنولوجيا ومقوماتها هي التي تمتلك اغلب التاثير والقوة في عملية الادارة.

والثانية: ان النظام الدولي هو الإطار المؤسسي والدبلوماسي والسياسي والقانوني المنظم للعلاقات الدولية خلال فترة تاريخية معينة ويعد تفاعل الوحدات السياسية لهذا النظام (دول العالم) تعاونا وتنافسا وحربا هو المحرك الأكبر فيه، إضافة إلى كل إطار تنظيمي قادر على التأثير في واقع العلاقات الدولية.

منهج البحث:

ويعتمد البحث على المنهج التحليلي.

هيكلية البحث:

وقسم البحث الى ثلاثة مباحث، وكالاتي:

المبحث الاول - أطار نظري، وفيه تم تناول مفهوم القوة، ومفهوم التغيير، ومفهوم أدارة التغيير

المبحث الثاني- إشكال القوة في النظام الدولي، وفيه تم تناول: القوة العسكرية، والقوة الاقتصادية، والقوة التكنولوجية

المبحث الثالث- تحول القوة في النظام الدولي .... وسيتم تناولها في ادناه:

المبحث الاول

اطار نظري

إن أية بحث او دراسة لا تستقيم دون إمعان النظر في معنى المصطلح الذي تعتمدهُ ، من حيث الاطار المفاهيمي ، دلالاتهُ ، مضمونهُ ، نطاق اختصاصهُ ، وعلاقته بالظواهر الأخرى التي تبدو متداخلة معه، لذا سوف نقوم بتوضيح كل مفهوم .

المطلب الاول

مفهوم القوة

برغم من أن الفلاسفة والعلماء الإجتماعيين والإستراتيجيين العسكريين قد أفاضوا منذ القدم حول تناول مفهوم القوة واختلفوا في تعريفه إلا أن الإختلافات القائمة بينهم لم تكن جوهرية بالقدر الكبير، وذلك بالنسبة للأغراض العلمية التي تختلف كثيراً في طبيعتها عن المداولات الأكاديمية؛ على قدر أهمية الأخيرة، والقوةهي ببساطة القدرة على التأثير على الآخرين وإخضاعهم لإرادة القوي الفاعل، لذلك فالأقوياء في أي موقف اجتماعي كان أم سياسي أم اقتصادي أم ثقافي هم الذين يفرضون إرادتهم وكلمتهم ويسيرون الأمور كما يرونها ووفقاً لمصالحهم الخاصة[1]. إن جوهر أى تعريف للقوة هو أنها علاقة سلوكية ين طرفين يقوم أحدهما بالتأثير فى سلوك الطرف الآخر، فى الإتجاهات التى تحقق أهدافه ، أو بما يتفق مع رغباته ، فى وقت معين

أو عبر فترة زمنية ممتدة، أو في مجال ما أو عدة مجالات،استنادا على توافر قدرات تتيح له (للطرف الأول) القيام بذلك.

يعرف موركن ثاو القوة بانها (القدرة التي يمتلكها الانسان للتحكم في افكار وسلوكيات الاخرين وتعدد زوايا النظر الى مفهوم القوة في العلاقات الدولية وتعرف بعناصرها او بتاثيرها لذلك يذهب بعض الدارسين الى حصرها في المجال العسكري او التكنلوجي او الاقتصادي بينما ينصرف اخرون لتحديدها بمعنى القدرة على توجيه السلوك الاخرين وتغييرها تبعا لاهدافهم)[٢].

وهنالك عدة عناصر لمفهوم القوة ابرزها التالي[٣]:

١- أن القوة وسيلة لتحقيق غاية، وليست غاية في حد ذاتها، فالدول تستخدم قوتها لتحقيق أهداف محددة في النهاية، فمن الصعب تصور أن الدول يمكن أن تستخدم قوتها ببساطة لمجرد استعراض القوة، فعندما تقوم الحكومات بتنظيم استعراضات عسكرية لقواتها وأسلحتها في ميادين العواصم، يكون الهدف هو اكتساب أو تأكيد مكانة سياسية دولية / إقليمية معينة، أو رفع الحالة المعنوية للشعوب، إن لم يكن تدعيم الردع، أو إرسال رسائل في اتجاه أو آخر، وعندما تنشر البنوك موازناتها المالية السنوية في الصحف، أو تتبرع لمشروعات خيرية، أو تنفق على العلاقات العامة، فإنها تستهدف كسب ثقة العملاء بتأكيد قوة مركزها المالي.

٢- أن القوة علاقة بين طرفين، وليست فعل ساكن، أو ممارسة في فراغ، فأعمال التأثير تتضمن بالضرورة وجود علاقة بين طرفين (الدولة أ والدولة ب على سبيل المثال) تتفاعل في إطارها وسائل وأساليب التأثير على الإرادات والسلوكيات، عبر فترة من الزمن تشكل في التحليل النهائي حوار صدام إرادات يتحدد بناء على ملامحه نمط العلاقة القائمة بين الطرفين.

٣- أن القوة نسبية، وليست قيمة مطلقة، فمن غير الممكن وصف طرف ما بأنه قوى أو ضعيف إلا في إطار مقارنته بطرف أو أطراف أخرى، فتلك المقارنة هي التي تحدد موقعه في هيكل القوة على المستوى الإقليمي أو الدولي، فالهند قد تكون قوية عسكريا بالنسبة لباكستان، لكن الصين قد تكون أقوى منها، والأخيرة أقل قوة بالنسبة للولايات المتحدة، فالفكرة العامة هي أن الدولة تكون قوية بمدى قدرتها على التأثير في سلوك الآخرين بأكثر مما يؤثر به الآخرون في سلوكها، أي عندما تكون (أ) قادرة على دفع (ب) إلى القيام بعمل معين، أو منعها من القيام دون أن تستطيع (ب) دفع (أ) يفعل / لا يفعل شيئا مشابها لما اضطرت إلى القيام أو عدم القيام به، بما يطرحه ذلك كله من افتراضات بالنسبة لكم ونوع أدوات القوة المملوكة لكل منهما.

المطلب الثاني

مفهوم التغيير

يعد البحث في مفهوم التغيير امرا لا يخلو من الصعوبة، يقصد بالتغيير في معناه اللغوي (غير الشئ حوله وبدل احواله وجعله غير ماكان كقولنا – غير الدهر احوال القوم–)[٤]، مما اوجب عدم قول تغيير الذات وانما قول التغيير في الذات لان هناك فرق شاسع بين المعنيين لان تغيير الشئ يعني استبداله بشئ اخر او تغيير ماهيته وكينونته

الى شئ اخر تماما اما التغيير في الشئ يعني بقاء الشئ على ماهو عليه مع اجراء تعديلات وتغييرات محددة فيه[٥] ، ويتضح ان كلمة غَيَّرَ والتي بدورها تشير في اللغة الى اصلين هما:-

الأول: احداث شيء لم يكن قبله.

الثاني: انتقال الشيء من حالة الى حالة أخرى.

فمن الاصل الأول: (غَيَّرَه)، جعله غير ماكان، وغيره حَوَّلَهُ وبَدّلَهُ. ومن الاصل الثاني: (الغِيَر)،اي تَغَيَّر الحال وانتقالها من الاصلح الى الافضل.

وتشير الدلالة الاصطلاحية للفظ التغيير بدلالة Change يعني انتقال اي شيء او ظاهرة من حالة لأُخرى، او هو ذلك التعديل الذي يتم في طبيعة او مضمون اوهيكل شيء او ظاهرة، ويقصد باصطلاح Social الشخص وعلاقاته وتفاعله مع الاخرين[٦]، ومصطلح التغيير الآجتماعي Social-Change فانه يشير الى تلك العملية المستمرة والممتدة لمراحل زمنية متعاقبة يتم عبرها حدوث اختلافات او تعديلات معينة في العلاقات الانسانية او في المؤسسات او التنظيمات او في الادوار الاجتماعية.

لقد عرف خضير كاظم محمود التغيير بانه (حركة الانتقال الجذري والتدريجي من واقع راهن الى حالة جديدة تختلف عن سابقاتها او عن الحالة القائمة)، بينما عرفه فاروق السيد بانه(التحول من نقطة التوازن الحالية الى نقطة التوازن المستهدفة، أي الانتقال من حالة لاخرى في الزمان والمكان).

فالتغيير ظاهرة حتمية تخضع لها كافة الانظمة من بيولوجية وتقنية واجتماعية وسياسية ودولية. كما وكان لمفهوم التغيير التقارب الكبير مع مفاهيم مقاربة نذكر منها:-

١- التغير والتغيير.

ان التغير يحدث دون تدخل او تخطيط ويرجع الى اختلاف في التوازن بين عدد من العوامل الطبيعية والثقافية والديموغرافية وغيرها من العوامل، وهو تغير طبيعي لا ارادي يطلق عليه مسمى تغير، والفرق بينه وبين مفهوم التغيير في كون الاخير يتم التحكم بمساره والتخطيط لاحداثه كما ويتم تحديد اهدافه ومجالاته وطرق تنفيذه وسرعتها وهو وسيلة فعالة لتطوير المجتمعات ومؤسساتها المختلفة وله اثر مهم في استمراريتها[٧].

٢- التطوير والتغيير.

ان التطوير يعني تحول من طوره. ويشير الى التغير التدريجي الذي يحدث في بنية النظام. كما ويطلق التطور على التغير التدريجي الذي يحدث في بيئة المجتمع او العلاقات او النظم او القيم السائدة فيه، فالتطوير اصطلاحاً هو التحسن وصولاً لتحقيق الاهداف المرجوة بصورة اكثر كفاءة. **والفرق بينه وبين مفهوم التغيير يكمن فيما يأتي**[٨]:

أ- التغيير الذي يحدث قد يتجه نحو الأفضل أو نحو الاسوأ وبالتالي قد يؤدي الى تحسن او تخلف ، اما التطوير فهو يؤدي الى التحسن والتقدم لكونه بنيّ وفق اساس علمي.

ب- التغيير يتم احياناً بارادة الانسان واحياناً اخرى بدونه. اما التطوير فلا يتم الا بارادة الانسان ورغبته الصادقة فاذا لم تتكون الارادة نحوه والرغبة فيه فلا يمكن له ان يرى النور او يظهر لحيز الوجود.

ت- التغيير يكون جزئي ينصب على جانب معين او نقطة محددة. اما التطوير يكون شامل ينصب على جميع الجوانب للموضوع او الشيء المراد تطويره.

٣- الاصلاح والتغيير.

إنَّ الاصلاح يعني إجراء تعديل ينصب على البنى القائمة بذاتها بتبديلها او تبديل البعض من مكوناتها لضمان تطورها وقدرتها على الاستجابة لاوضاع وحاجات مستجدة، وقد يرمي الى اعادة انتاجها بصورة جديدة وفق شروط متغيرة بما في ذلك ازالة المثالب المعيقة لصالح مقومات التفاعل الايجابي والتقدم. والفرق بينه وبين مفهوم التغيير في كون الاخير هو دعوة الى تعديل جذري في البنى والهياكل القائمة في المجتمع وهو غالباً يعني انتقال شامل وليس جزئي في مختلف نواحي الحياة من وضع الى آخر مختلف تماماً عن السابق وفق عمليتي هدم وبناء مترابطتين بازالة البنى والآليات القديمة واقامة بنى جديدة محلها ، ومن ناحية اخرى يكون للاصلاح انماطاً متعددة فقد يكون شاملاً وهنا يقترب ولحد كبير من مفهوم التغيير، وربما يقتصر على حقل واحد أو اكثر من حقول النشاط الاجتماعي فيصبح عندها القول باصلاح اقتصادي وآخر اداري وثالث سياسي ورابع قضائي وهكذا[٩].

ويرى أ. ني. أوتكين في كتابه النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين إن التغيير لم يعد بحاجة إلى حوافز ومسوغات، كونه بدا يمثل صناعة لها آلياتها ومراحلها وفواعلها. وتلك نظرة جديدة وإن كان إدراكها حاضر تاريخياً، كما هو الحال مع أفعال التوسع والطموح والغزو، وصناعة العدو وغيرها[١٠].

وهناك استراتيجيات للتغيير[١١]

هذه الاستراتيجيات تقسم الى ثلاثة انواع هي:-

أ. الاستراتيجية العقلانية التجريبية. واهم فرضيات هذه الاستراتيجية هي:

- ان الفرد عقلاني.
- يمكن اقناع الفرد بمزايا التغيير.
- سوف يقبل الفرد بالتغيير لتحقيق مصالح ذاتية.

ب. استراتيجية التثقيف الموجه. واهم فرضيات هذه الاستراتيجية هي:

- ان الفرد يقاد في افعاله بالانماط الاجتماعية والثقافية التي يعتقد ويلتزم بها.
- ان التغيير يشمل المستويين الفكري والشخصي للفرد.
- حتمية الاستعانة بالخبراء والذين يضعون التصورات والحلول لما تحدده المنظمات من اوجه التغيير.

ج. استراتيجية القوة القسرية. واهم فرضيات هذه الاستراتيجية هي:

- الاشخاص الاقل سلطة يذعنون للاشخاص الاكثر سلطة.
- استخدام القوة الشرعية وغير الشرعية على حد سواء.
- القوة غير العنيفة تحدث تغييراً سلمياً.
- اعادة توزيع السلطة لاحداث التوازن والتغيير.

ويتضح من كل ما تقدم وحسب تعريف الاستاذ الدكتور (منعم العمار) بان التغيير هو (رؤية مقصودة ومبررة بأفعال محسوبة ومدركة سلفاً، تظهر على شكل سلوكيات ،غالباً ما تكون منضبطة ومخطط لها، مؤثرة في قوة وقدرة الدولة بقصد حملها على الانتقال من واقع إلى آخر، مسايرة أو تكييفاً أو مقاومة).

المطلب الثالث

ادارة التغيير

أن إدارة التغيير تمثل مشروعاً قائماً بحد ذاته، يتناسب ويتناسق مع الفكر الاستراتيجي وما يشهده من ثورة فكرية، واستنبات الإستراتيجية الشاملة التي جعلت من هدفها الأعلى هو تحقيق التغييرمما جعله يصبح المنهجية المستقبلية هي منهجية التغيير ، وبذلك تكون مصطلح يوحي باستمرارية إدارة الفعل التغييري[١٢]. وقد اختلف الكثير من الكتاب في كيفية ادارة التغيير في النظام الدولي ، حيث ان الاخير هو حقيقة قائمة والقولبة السياسية موجوده فيه لكن طبيعة اداء المنظمات اختلف ولم تستطيع استيعاب الازمات التي مر بها النظام وبالتالي انقسم الباحثون في ادارة التغيير في النظام الدولي الى ثلاث اتجاهات هي[١٣]:

أ- **الاتجاه النظمي** – حيث يجد ان هناك متغيرات قيمية واخرى وصفيه ادائية اي ان ادارة النظام لاتتم الا باعادة النظر في سلم القوة التي اصبحت معيارية بمعنى ان القوة اصبحت ان القوة اصبحت مؤثرة وتقترن بالقدرة وليس من خلال الامكانات فالقوة لاتفرض بالاكراه والعنف وانما بالقدرة على التاثير.

اي ان السبب الرئيسي هو التاثير بالقوة وليس بامتلاك القوة، لذا لابد من اعادة النظر في وضع الدولة في النظام الدولي حيث لم تعد هي المحرك الاساس في النظام الدولي ، بالاضافة الى ضرورة اعادة التعامل الدولي يجب ان يكون قائما على القواعد الدولية ولكن في الوقت الراهن اصبحت ادوات الفصل بين القانون والاعراف امر قائم.

ب- **الاتجاه القيمي** – هذا الاتجاه يؤكد على ضرورة الالتزام بالقواعد القانونية الاخلاقية الدولية اي الالتزام بمبادى الامم المتحدة والقانون الدولي ، حيث في الوقت الراهن اصبحت الاخيرة هي الاداة الشرعية للقوة والحق في استخدامها من قبل الدول الكبرى[١٤].

ج- **الاتجاه المنهجي** – هو الاتجاه الذي يربط بين السياسة والاستراتيجية حيث ان السياسة تبحث عن الاهداف والاستراتيجية تبحث عن الغايات ، حيث طرحت الانظمة الغربية عامة ونظام الولايات المتحدة خاصة العديد من المناهج والاستراتيجيات من اجل الربط بين السياسة والاستراتيجية من اجل الوصول الى اهدافها وتحقيق غاياتها بدلا من استخدام القوة العسكرية وتداعياتها السلبية في الجانب المادي والمعنوي حيث استخدمت اسلوب خلق الفوضى البناءة كاحدى الاستراتيجيات التي طبقتها في الانظمة العربية من اجل تمزيقها وتفتيها الى وحدات صغيرة يسهل السيطرة عليها.

المبحث الثاني

اشكال القوة في النظام الدولي

لقد تعددت اشكال القوة في العلاقات الدولية ، اذا ان لكل دولة قوة خاصة بها جعلتها تتميز عن غير من الدول الاخرى اذا قد تلعب دورا في النظام الدولي بالاعتماد على تلك القوة واهم الانواع القوة سوف يتم ذكرها في المبحث بالتفصيل.

المطلب الاول

القوة العسكرية

لقد كانت القوة العسكرية في الماضي هي الركيزة الأساسية لقوة الدولة فكان الاعتماد عليها في المقام الأول لتحقيق الأمن والاستقرار ، ولكن في عالم اليوم تغيرت المفاهيم والمعايير وأصبحت عناصر قوة الدولة الشاملة كلها يجب أن تتوازن وتتكافئ وتتعاون جنباً إلى جنب لتحقيق الأهداف والغايات العليا للدولة في إطار منسق داخل مفهوم الاستراتيجية الشاملة.وينبع الهدف السياسي العسكري من الغاية القومية للدولة أومن أهدافها القومية وإن مفهوم الهدف السياسي العسكري ذو شقان (السياسي والعسكري) والذي يجب أن يتحققان من خلال السياسة والقوة معاً ، حيث يمكن تعريف الهدف السياسي العسكري بأنه [١٥] "هو النتيجة المباشرة التي تهدف إليها الدولة ومجموعة الدول في إطار التحالف العسكري بينها وبين حلفائها لإنجاح الصراع المسلح والتي تعتبر مقدمة ضرورية لتحقيق الهدف القومي، ويتحقق هذا الهدف من خلال إحداث آثار مادية ونفسية لا يمكن تحقيقها إلا بشكل من أشكال الصراع المسلح " ،

وتشترك القيادة السياسية العسكرية مع القيادة السياسية للدولة لتحديد الهدف العسكري والذي يشترط فيه[١٦]:

أ – أن يكون في قدرة وإمكانيات الدولة.

ب -أن ينفذ في إطار مسرح الحرب أو العمليات المحدد للدولة

جـ – أن يتم تحقيق الهدف السياسي العسكري إما باستخدام القوة أو بالسياسة أو بالجمع بين تحقيق الهدفين معاً

لذا فان العقيدة العسكرية للدولة تتحدد بناء على الإمكانات المادية والتكنولوجية والبشرية للدولة من ناحية، ومن ناحية أخرى تقويمها وتقديرها لقدرات وإمكانات الدول المتنافسة معها. كما أن العوامل السياسية والأيديولوجية والجغرافية تلعب دورا مهما في تحديد العقيدة العسكرية للدولة، وهكذا فإن العقيدة العسكرية ليست شيئا جامدا ولكنها قد تتغير تبعا لتغير محدداتها[١٧].

ومن أبرز مقوّمات القوة العسكرية؛ مقدرتها على تنفيذ مهمّاتها بكل فعالية تجعلها تنتصر في أي مواجهة بأسرع وقت وأقل خسائر ممكنة، وتستند في كفاءتها إلى ما لديها من رجال وعتاد وما تمتلكه من تميُّز مستوى، وحسن توظيف ذلك من خلال الموروث العسكري والتقاليد الوطنية، وخطط التدريب، والمهارات الحربية والفنية؛ لتدوم فعالياتها عبر التخطيط الدقيق والرؤية المستقبلية المستشرفة التي تستهدف التطوير الدائم والتطبيق الجاد والمسيرة المتزنة، إنّ من أبرز مؤشرات ارتفاع كفاءة القوات أنها توازن بين الرجال والمعدّات. فقد لا تكون أحدث المعدات

الحربية وأفضلها تقنياً وأشدها فتكاً ذات جدوى؛ عندما يمتلكها جنود تنقصهم المهارات الحربية والمقدرة الفنية للاستخدام[١٨]؛ أو ويفتقرون إلى وجود الكفاءة القيادية. ثم إنّ سوء التنظيم وانعدام التدريبات المشتركة، وغير ذلك من المعطيات، شئون لها عواقب وخيمة عند أول اختبار للقوات حين يطلب منها تنفيذ الواجبات والمهام. ويعدُّ بناء وتأسيس القوات المسلحة من الأولويات التي يجب على الدول أن توليها أهمية كبرى، لأنّ خطأ بسيطاً في إكمال ذلك البناء سوف يخلّف تأثيراً بالغ الأهمية في مدى فعالية القوات، ويبرز ذلك جلياً في زمن الأزمات. وعندما يعوز القوات المسلحة بعض المتطلّبات الضرورية، فإنّ عملياتها التدريبية أو الحربية ستظل أقل من المستوى المطلوب، ويخشى معه عليها من الفشل أكثر مما يعوَّل عليها لتحقيق النصر، وليس من الضروري أن يكون هناك عدوٌّ معروف ومحدّد حتى تؤَسس وتجهَّز الجيوش، بل على العكس، إذ إنّ بناء القوة وإعدادها مطلب ضروري في كل زمان ومكان، لتحقيق الردع ومواجهة تحديات السلم غير المتوقعة وصيانة السلام، وتحقيق الاستقرار الذي لا تنمو الدول أو يزدهر اقتصادها بدونه[١٩]. ولعلّ من أكبر المخاطر التي تهدد الجيوش وتؤثر في أدائها، وجود قادة لها ومخططين لا يملكون الإمكانات الكافية لمعرفة المقدرة القتالية الفعلية لقواتهم، ولا يحسنون تقدير قوة خصمهم. ومن أبرز الأمثلة على ذلك المفهوم ما فعلته القوات العراقية أثناء احتلالها لدولة الكويت بدءاً من الثاني من أغسطس ١٩٩٠م وحتى خروجها في نهاية فبراير ١٩٩١م. فقد ظلّت قيادتها تناور بها وتراهن عليها حتى وهي في أسوأ حالات الهزيمة والانكسار. ولهذا فإنّ بناء قوات مسلحة غير فاعلة يأتي نتيجة مباشرة للسبب أعلاه. ولا تكفي التصريحات والبيانات القوية المنفصلة عن واقع الجاهزية العسكرية الحقيقية، والمستوى المأمول لتكامل عناصر القوة الوطنية[٢٠].

وبما تقدم، فإنّ التخطيط السليم لبناء القوات المسلحة وتجهيزها وإعدادها، من شأنه أن يقلل من فرص تحديات الحرب في الحاضر والمستقبل؛ وبخاصة عندما يستند التخطيط والبناء إلى ما تم اكتسابه من دروس التاريخ وخبراته، ويمثل بجلاء دور القيادة العراقية في احتلالها الكويت وما أعقبه خلال تلك الأزمة، ما كان معروفاً من أنّ الخصم الجاهل غالباً ما يكون سبباً وسبّاقاً في إثارة الأزمات، ومتسبباً في توتُّر العلاقات واندلاع الحروب، ثم تصبح الخسارة من نصيبه دائماً .

المطلب الثاني

القوة الاقتصادية

تعد القوة الاقتصادية من العوامل التي لها تأثير وبشكل مباشر في قوة الدولة، إذ يقصد بالنمو الاقتصادي ذلك المستوى الذي تبلغه الدولة في نواحي الكفاية الاقتصادية ودرجة التصنيع النسبي فيها، إذ لا تسهم الموارد في قوة الدولة إلاّ بمقدار استغلالها اقتصادياً وتقنياً، ويتبين الفرق في مستويات القوة الاقتصادية عند المقارنة بالمستويات التي تتميز بها الدول المصنعة، إذ ليس من باب الصدف أن نجد أقوى دول العالم اليوم هي تلك التي تحتضن أكثر من غيرها وسائل

التكنولوجيا التي مكنتها من الإفادة القصوى من مواردها[٢١].

ولا يمكن لاي دولة في عالم اليوم ان تنمو ما لم تحدد حجم ما تملكه من موارد شاملة، اي ليس ما موجود في باطن الارض فحسب انما ما تملكه من موارد عامة واهمها الموارد البشرية بوصفها مورد اقتصادي. وكلما تنوعت الموارد، وكلما استطاعت الدولة استثمارها بشكل سليم كلما تميزت عن الدول التي تصنف بانها فقيرة واتجهت للتقدم صوب المراتب المتقدمة.

والموارد التي تملكها الدولة ليست متعلقة بنوع واحد كما بينا، الا ان مخرجاتها تعطي للدولة الفرصة لان تنهض، واهم مخرجاتها انها تحفز النمو العام، وبضمن التوسع بالانفاق على قطاع البحث والتطوير والقوة العسكرية والتعليم والصحة، وغيرها، بحسب قدرة الدولة على امتلاك قدرة التصنيع ، وايضا امتلاك موقع افضل في التجارة الدولية. والامر كله يتعلق بالموارد والحصول عليها وطرق استثمارها.

وعلى سبيل المثال إذا ما أراد كيان سياسي ولوج المعترك القوي لصنع قنبلة ذرية فلا بدّ له أن يحصل أو يمتلك اليورانيوم، ثم ان يمتلك القدرة الصناعية لتحويله إلى ما يرغب إنتاجه. لذلك فإن مفهوم عبارة إمكانية الحصول على المواد، تشمل عناصر عديدة تتمثل في مواقع ومصادر المادة الأولية ودرجة تطورها والسيطرة السياسية والقوة المالية من رؤوس الأموال والتقدم العلمي والفني على مستوى عالٍ. وتسمى بعض المواد الأولية (مواد إستراتيجية) إذا كانت صفات تربطها بأمن الدولة ومسيرة قوتها وبناء مكانتها العامة، وأمنها. وقد ثبت أن امتلاك الدولة للموارد والسيطرة عليها واستثمارها من المهمات العسكرية والأساسية الحساسة، لذا فقد ترتّب على معرفة هذه الحقيقة ظهور ما يعرف بفكرة (شرايين الحياة) التي تمد الدولة بحاجتها والتي أصبحت حماية هذه الشرايين من الأمور التي تمس المصلحة الوطنية والأمن القومي[٢٢].

ان الاهمية التي تعطى للموارد والى القوة الاقتصادية عامة، دفعت البعض للقول: لقد كانت القوة الاقتصادية دائماً أداة للقوة السياسية وذلك من خلال ارتباطها بالقوة العسكرية، والامر هنا ليست مشروط بالموارد لذاتها، انما بما يرتبط بها من قوة اقتصادية، بوصفها مقوم من مقومات القوة الشاملة[٢٣]

ومن الطبيعي أن كل دولة من دول العالم لها موارد طبيعية، وأن بعض دول العالم تتمتع بموارد طبيعية قليلة، بينما نجد دولاً أخرى بموارد كثيرة الكمية والنوع. كما أننا نجد بعض الدول استطاعت أن تستغل أو تستثمر مواردها على الشكل الذي يحقق لها الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، بينما نجد دولاً أخرى لعبت في مقدراتها مؤثرات خارجية جعلتها لا تجني من خيراتها إلاّ النزر اليسير، لذلك فإنه من الأمور البديهية أن يرتبط مستقبل الكيان السياسي بما يتوفر لديه ضمن حدوده من موارد الثروة الطبيعية على مختلف أنواعها، لأن وجود هذه الثروة وإمكانية استثمارها باستقلالية يؤثر تأثيراً بالغاً في مستقبل قوة الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ونعود هنا ونقول إن قوة الدولة لا ترجع أصلاً إلى حجم مواردها الطبيعية التي تمتلكها ضمن حدودها السياسية فقط، وإنما الذي يحدد ذلك

القوة الفعلية للقدرة البشرية المتمثلة في التقدم العلمي والفني لاستثمار هذه الموارد[٢٤] .

ولا بدّ لنا من توضيح كلمة موارد، فهي في نظر الجغرافية السياسية أي شيء تمتلكه الدولة، أو يمكنها الحصول عليه أو تتوصل إليه ليدعم إستراتيجيتها، والموارد إما تكون محسوسة كالتربة أو المعادن أو غير محسوسة مثل الزعامة أو يمكن قياسها مثل السكان أو يصعب قياسها كالوطنية.

المطلب الثالث

القوة التكنلوجية

لما للتكنولوجيا الدور الأساسي في تطور المجتمعات فقد اصبح هذا العامل الحاكم الأساسي لتطور المجتمعات أي أننا نحكم على الدولة بالتطور والرقي إذا كانت متقدمة تكنولوجيا. حيث ان مصطلح التّكنولوجيا قد يعني استعمال الكمبيوتر والأجهزة الحديثة، وهذه النّظرة محدودة الرؤية، فالكمبيوتر نتيجة من نتائج التكنولوجيا، بينما التكنولوجيا الّتي يقصدها هذا المصطلح هي طريقة للتّفكير، وحلّ المشكلات، وهي أسلوب التّفكير الّذي يوصل الفرد إلى النتائج المرجوّة أي إنّها وسيلة وليست نتيجة، وإنّها طريقة التّفكير في استخدام المعارف، والمعلومات، والمهارات، بهدف الوصول إلى نتائج لإشباع حاجة الإنسان وزيادة قدراته، لذا يرى اللّقاني والجمل أنّ التكنولوجيا تعني الاستخدام الأمثل للمعرفة العلميّة وتطبيقاتها وتطويعها لخدمة الإنسان ورفاهيّته[٢٥] .

إذاً فإنّ التّكنولوجيا فكر وأداء وحلول للمشكلات قبل أن تكون مجرّد اقتناء معدّات "،

ويعتقد كلّ من ماهر إسماعيل صبري وصلاح الدّين محمد توفيق بأنّ التّكنولوجيا ليست مجرّد علم أو تطبيق للعلم أو مجرد أجهزة؛ بل هي أعمّ وأشمل من ذلك بكثير؛ فهي نشاط إنساني يشمل الجانب العلمي، والجانب التطبيقي،ان الاستراتيجية الأمريكية توضع لتحقيق الأهداف الغربية والأمريكية عن طريق توظيف تكنولوجيا الإعلام وثورة المعلومات في ظل الصراع الدائر بين حضارات العالم وثقافاتها تزداد قيمة المعلومات وتوظيفها في العلاقات الدولية ، فإن تدفق المعلومات التي يمارسها الغرب الصناعي اليوم تحمل في طياتها تهديدات ومخاطرجديدة على الثقافات الوطنية في دول العالم الثالث ، فنحن بحاجة الى تحصين أمننا الثقافي والحفاظ علية وسط هذا الجو العاصف من المتغيرات والتطورات المعلوماتية الكبيرة لذا يشهد العالم اليوم فصلاً أخر من فصول التاريخ الإستعماري تحاول فيه الدول الكبرى مرة أخرى السيطرة على الدول الصغرى بآستخدام وسائل وتقنيات جديدة بسياسة الاستحواذ على العالم من خلال التكنولوجيا وسبب التطورات الكبيرة في المجال التكنولوجي. ولعل أبرز مظاهرهذه الثورة يتمثل في أنتشار الانترنيت على نطاق واسع وظهر مفهوم {العولمة } وكأنها عصا القيادة التي تصدر الاوامر لضبط المفهوم السياسي يعدها عملية تاريخية تفسرها التحولات التكنولوجية في مجال الإعلام والإتصالات والمعلوماتية يعدها إطاراً فكرياً ونظاماً ومذهباً معيناً يعبر عن حضارة معينة وهو مرادف للأمركة بكل ما تتضمنة من توجهات وأفكار وسياسات عالمية.

المبحث الثالث

تحول القوة في النظام الدولي

سيطرت حقائق القوة الامريكية على مسار النقاش النظري حول طبيعة التحول في مفهوم القوة، حيث تعددت مظاهر هذا التحول الذي ارتبط اساسا بالتغييرات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية التي افرزها واقع مابعد الحرب الباردة اذا شهدنا تحول في طبيعة الفاعليين الاطراف في معادلة القوة حيث ان حجم التحولات الدولية في تلك الفترة قد افضى الى نقاش جدلي مهم حول بقاء الدولة في ظل التدفق المتزايد للاعبين الدوليين من غير الدول وهو مانعكس بصورة غير مباشرة على اداء الوظيفة الامنية كمحور من محاور السياسة العليا للدولة وبالتالي حكم هذا التحول الى درجة معادلة القوة في النظام الدولي واثر بصورة ملموسة على طبيعة القوة وعلى مستويين هما[٢٦]:-

- توزيع القوة بين الدولة والفاعلين الاخرين سواء تم ذلك بارادة الدولة التي لم تعد تلك القدرة على الادارة الاحادية للمشكلات القائمة، ام حصل ذلك بسبب التنامي الذي تتوفر عليه هذه الفواعل.

- بروز قضايا ووظائف جديدة اكبر من قدرة الدول على التعاطي معها عبر اجراءات قانونية رسمية بما يقلل من قيمة هامش القوة الذي تتوفر عليه الدول بالمقابل لتعزيز مكانة الاطراف غير الدولية في ممارسة القوة والنفوذ ، وحقيقة ان ضعف احتكار الدولة القومية التقليدية للقوة ناجم عن ضعف احتكارها للاصول والطاقات المرتبطة بعمليات واجراءات امنية القديمة منها والجديدة.

وقد سعى الفاعلون في شركات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وتجمعات المجتمع المدني الاخرى للتاثير على الدول بطرق يمكن ان تكون مكيفة في علاقات القوة التقليدية بدرجة اكثر او اقل[٢٧]، ولكنها تملك اليوم ايضا عناصر قوة مستقلة وتاثيرا على عمليات مناسبة للامن ولاجل ذلك يرى البعض ان مفهوم القوة مرتبط بالاساس بطبيعة الفواعل المستخدمة لها وكما قال ريمون ارون ان الخاصية المميزة للعلاقات الدولية داخل النظام الدولي هي مدى قانونية وشرعية استخدام القوة من قبل اللاعبين الدوليين.

الصورة الذاتية لمفهوم القوة في مقابل الخاصية الانعكاسية حيث الفواعل تتمتع بالقوة والنفوذ بمقدار تصورها الذاتي لهما عكس ماكان حاصلا في حقب تاريخية ماضية عندما كانت الدولة تدرك قوتها بشكل انعكاسي بمقدار قوة الاخرين ، وحدد هذا التحول هو الطبيعة الجديدة للمنازعات الدولية، فمنذ المنتصف الثاني من القرن العشرين بدا العالم يشهد تراجع في النزاعات بين الدول في مقابل ظهور نزاعات داخل الدولة الواحدة وهو مايقلل فرص معرفة الدول لبعضها البعض داخل قوتها من خلال المواجهة المباشرة او النزاع المسلح[٢٨].

ونتيجة كل ذلك تراجعت اهمية البعد العسكري في تحديد مفهوم القوة وفي تحديد ملامح التغيير في النظام الدولي، حيث توفر القوة العسكرية الثقة والاطمئنان للدولة مما يجعلها تتخذ المواقف الدولية من مركز القوة

وعدم خشية خصومها حيث ان الدولة التي لاتسندها قوة عسكرية لايمكنها ان تصمد بوج التغييرات والتهديدات الخارجية وهذا مايعرضها لاعطاء تنازلات تمس مصالحا ، فمن الناحية التقليدية كان اختبار القوة التقليدية هو قدرتها على الحرب كما يقول تايلور اما اليوم ، فان اساس القوة اخذ في الابتعاد على التاكيد على القوة العسكرية[٢٩]. بسبب كلفتها المادية والمعنوية بحيث لايمكن استخدامها الا في الحالات القصوى، اما السبب الاخر هو تغير الادراك في داخل القوى العظمى شكل سببا اضافيا لهذا الابتعاد ، فمجتمعات مابعد الثورة التكنلوجية راحت تركز على الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والتكنلوجي وليس على المجد وهي تكره ارتفاع عدد ضحاياها ، وكنتيجة لتزايد الادراك بعد ترجيح العامل العسكري في وضع الاستراتيجيات المناسبة تنامت اهمية القوة الاقتصادية وازدادت في ظل المتغيرات الدولية الجديدة واصبحت هدفا تسعى اليه الدول واساسا تقدم عليه وازدادت في ظل المتغيرات الدولية الجديدة واصبحت هدفا تسعى اليه الدول واساسا تقوم عليه قوتها الراهنة والمستقبلية ومعيارا اساسيا تمكن الدولة من ممارسة اللعبة الدولية.

وهكذا فان الدول اصبحت تعتمد على قدراتها الاقتصادية اكثر من قدراتها العسكرية، حيث اصبحت الضغوط الاقتصادية التي تمارسها الدول الكبرى على دول العالم النامية اكثر فاعلية نسبية من التدخلات العسكرية التي وهناك ثلاث متغيرات تتمركز فيها القوة عالميا وهي كالاتي[٣٠] :-

- شمولية القوة العسكرية.
- النزعة الانفرادية في استخدا القوة بعيدا عن المؤسسات والتنظيمات الدولية ،حيث عملت الولايات المتحدة على شرعنة القوة من خلال المنظمة العالمية الامم المتحدة.
- العامل التقني والتكنلوجي المتطور.

وتحولت القوة بعد ذلك في عالم اليوم وبعد الثورة التقنية والمعلوماتية التي جعلت عاملا اخر اثر في تغيير مفهوم القوة في النظام الدولي ،حيث تؤثر ثورة المعلومات في القوة مقاسة بالموارد لا بالسلوك ففي القرن الحادي والعشرين اصبحت تكنلوجيا المعلومات بمعناها الواسع اهم مصادر القوة وساعد ذلك على خلق تقسيم دولي جديد للعمل ويعد اهم مدخلات التغيير في الهيكلية الدولية زاصبح التقدم التكنلوجي لازما من اجل قوة الدولة على المدى البعيد ويوفر قوام قوة المجتمع وحيوته.

حيث ان الاستراتيجية الامريكية توضع من اجل تحقيق الاهداف الغربية واهدافها عن طريق توظيف تكنلوجيا المعلومات وثورة المعلومات في ظل الصراع الدائم بين حضارات العالم وثقافاتها التي تزيد من قيمة المعلومات وتوظفها في الصراعات الدولية والتي تحمل في طياتها تهديدات ومخاطر جديدة على الثقافات الوطنية في دول العالم الثالث[٣١].

ان القوة اصبحت تتمثل بالحروب الالكترونية وحروب المعلومات المرتبطة بالسيطرة الالكترونية من خلال الاقمار الصناعية بالفضاء الخارجي و تخريب نظم البنى التحتية القائمة على اساس نظام المعلوماتية وتكنلوجيا المتطورة[٣٢].

كل هذه المتغيرات اصبح لها دور في تغيير النظام الدولي وكنتيجة لتزايد الادراك بعدم جدوى ترجيح العامل العسكري في ادارة تغيير النظام الدولي ، فطرحت الاستراتيجية الامريكية مفهوم الهيمنة الحميدة الذي يرتكز على امكانية السيطرة بالاقناع وتحجيم العنف الى ادنى درجاته وترويج المنطلقات القيمية والمؤسسية للدولة لتوسيع نفوذها العالمي، فبالتالي ليس كل من امتلك مقومات القوة تعد انها مؤثرة ولكن القدرة اهم من الامكانات فالقوة لايمكن ان تكون بالقهر والاكراه وانما بالاقناع والتاثير(٣٣).

وهكذا فان امتلاك القدرة على التحكم عن بعد بواسطة تكنولوجيا التي تقدم بدورها المحفزات والادوات الفاعلة والهائلة للتغيير في النظام الدولي، فعلى سبيل المثال عملت الولايات المتحدة الامريكية من خلال تحكمها في ادوات تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية في التحكم وادارة العديد من التغييرات السياسية في انظمة الحكم فالثورات العربية المسماة (ثورات الفيس بوك) (٣٤) التي حدثت في المنطقة العربية قد تم ادارتها وتفعليها تكنولوجيا من قبل الغرب والتي كانت من تداعياتها اثارة الفوضى وعدم الاستقرار فيما بعد فاصبح المتغير او القوة التكنلوجية عامل في ادارة التغيير في النظام الدولي وفاعل مهم من الفواعل الدولية الجديدة.

الخاتمة

ان النظام الدولي الذي ولد في اعقاب الحرب العالمية الثانية يوجد تدفق مقومات الاستمرار له، على مدى عدة عقود طوال مرحلة الحرب الباردة، وما بعدها حيث يقوم على قانون القوة وبالتحديد القوة العسكرية، الا ان التغيرات اخذت تتجه الى التغيير فيه بحكم كون عوامل القوة التي يستند اليها تغيرت، ومن ثم اصبح من الصعب الاعتماد على عوامل القوة التقليدية في ادارته.

وبالتالي لم يعد بالامكان الاعتماد على عوامل القوة التقليدية في تنفيذ الاستراتيجية الكونية التي يديرها القطب الاوحد حيث لم تعد القدرات النووية والعسكرية هي الالية الوحيدة والمركزية في تفعيل الدور الدولي والاقليمي للدول بل حل محلها عنصر اكثر حداثة وافضى الى تحول القوة بشكل حاسم باتجاه القدرة والقوة التكنولوجية التي تعد المصدر الاكثر تنوعا من حيث الفعالية بين المصادر الاخرى للتغيير والتي يمكن استخدامها للمكافاة والاقناع، والارغام، ويمكن استخدامها لتعويض جزء من التخلف الاقتصادي، وايضا لتحييد جزء من القوة العسكرية بل ويمكن ان تهزمها بكلفة اقل .

باختصار ان عوامل القوة المعاصرة تعد مصدر للقوة الناعمة التي تتميز عن القوة الصلبة بحلول الجذب محل الضغط والاقناع بدل الاكراه والاجندة بديلا عن التكتيك.

ووفقا لما تقدم تصبح التكنولوجيا في مركز القلب للقوى التقليدية والصاعدة او المحرك الاساس لاليات التغيير الاخرى، والتي تعتبر الالية الاكثر تاثيرا في عملية ادارة التغيير في النظام الدولي .

ومن ثم فان عوامل القوة بقيت هي العوامل الابرز لادارة التغيير في النظام الدولي، ومن اهم مدخلات تلك العوامل هي عوامل القوة المعاصرة التي يأت في مقدمتها العوامل التكنولوجية عامة ، والعوامل الاقتصادية.

المصادر:

١. بيير رينوفان وجان باتيست دوروزيل، مدخل الى تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة فايزكم فؤاد، نشر عويدات للطباعة، بيروت ، ١٩٦٧.

٢. هانز مورغن ثاو، السياسات بين الامم ، ١٩٧٥.

٣. د.سعد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية ، بغداد ، ٢٠٠٤ .

٤. معنى التغيير في معجم المعاني الجامع ، على الموقع www.almanny.com

٥. محمد احمد اسماعيل ، التغيير وانماطه ، بتاريخ ١/ديسمبر /٢٠٠٧ .

٦. محمد عمر الطنوبي، التغير الاجتماعي ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٩٥ .

٧. مجموعة باحثين، التغيير دروس وحقائق وارشادات، على الموقع ، www. 4K4th com. 2010/12/1

٨. محمد احمد اسماعيل، مفهوم التطوير، على الموقع ، www. Hrdiscnssion. Com/HR18576.html.

٩. اكرم البنى، الانتقال الديمقراطي العربي– معانٍ ومفاهيم، على الموقع ، www. Aljazeera. Net/NR/exres

١٠. أ. ني. أوتكين، النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين، ترجمة يونس كامل أديب وهاشم حمادي، دار المركز الثقلي، دمشق، ٢٠٠٧.

١١. حسن الصعب ،المقاربة المستقبلية للإنماء العربي،دار العلم للملايين،ط١،بيرت ١٩٧٩.

١٢. د. منعم العمار ، منازعات الذات – هل بمقدور الديمقراطية ضبط العلاقة بين الاستراتيجية والتغيير– الولايات المتحدة انموذجا، ط١، ٢٠١٢ .

١٣. اندرو هاموند، ادب الحرب الباردة- كتابة الصراع الكوني ، المركز القومي للترجمة ،٢٠٠٩.

١٤. بيرت تشايمان، العقيدة العسكرية ، ترجمة طلعت الشايب ، القاهرة، مطابع الاهراه للنشر،٢٠١٤.

١٥. فاروق عمر عبد الله العمر ، دولة القوة ودولة الضعف ، القاهرة ، المكتبة الأكاديمية ، ط١ ، ٢٠٠٥.

١٦. عبداللطيف مصيطفى وعبدالرحمن بن سانية، انطلاق الاقتصاديات النامية: رؤية حديثة. www.digitallibrary.univ-batna.dz

١٧. سرمد عبد الستار امين، التغيير التكنلوجي واشكالية التنافس على المستوى الدولي، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة صدام ، ٢٠٠٠.

١٨. جوزيف سي.ناي، مفارقة القوة الامريكية- لماذا لا تستطيع القوى العظمى الوحيدة في العالم ان تنفرد في ممارسة قوتها، ترجمة د.محمد توفيق ، السعودية ،٢٠٠٣.

١٩. روبرت غيلبن ، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة عمر الايوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت، ٢٠٠٩.

٢٠. ريتشارد كلارك وروبرت نيك ، حرب الفضاء، مركز الامارات للدراسات والبحوث، الامارات ،٢٠١٤.

٢١. توماس كوبلاند، ثورة المعلومات والامن القومي ، دراسات عالمية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث ، العدد ٤٦ ،٢٠٠٣.

٢٢. ذياب البداينة، الامن وحروب المعلومات ، دار الشروق للطباعة والنشر ، عمان ، ٢٠٠٢.

٢٣. مصعب جسام الدين ،ثورات الفيس بوك – مستقبل وسائل التواصل الاجتماعي في التغيير، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ، ط١، ٢٠١٤.

24. wayne h.ferris,the power capabilities of nation – states,(Lexington books),1999.

25. Germany bundesministerium der verteidigung , defense policy Guidelines(berlin, bundesministerium der verteidigung , defense policy ,2003).

الهوامش:

١ - بيير رينوفان وجان باتيست دوروزيل، مدخل الى تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة فايزكم فؤاد، نشر عويدات للطباعة، بيروت ، ١٩٦٧، ص١٨.

٢ - هانز مورغن ثاو، السياسات بين الامم ، ١٩٧٥، ص١٢.

٣ - د.سعد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية ، بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص ص ١١٥- ١٢٠.

٤ - معنى التغيير في معجم المعاني الجامع ، على الموقع www.almanny.com

٥ - محمد احمد اسماعيل ، التغيير وانماطه ، بتاريخ ١/ديسمبر /٢٠٠٧ .

٦ - محمد عمر الطنوبي، التغير الاجتماعي ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٩٥ ، ص ٥٢ .

٧ - مجموعة باحثين، التغيير دروس وحقائق وارشادات، على الموقع، www. 4K4th com. 2010/12/1

٨ - محمد احمد اسماعيل، مفهوم التطوير، على الموقع ، www. Hrdiscnssion. Com/HR18576.html.

٩ - اكرم البنى، الانتقال الديمقراطي العربي– معانِ ومفاهيم، على الموقع ، www. Aljazeera. Net/NR/exres

١٠ - أ. ني. أوتكين، النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين، ترجمة يونس كامل أديب وهاشم حمادي، دار المركز الثقافي، دمشق، ٢٠٠٧، ص ص ١١- ١٢ .

١١- نقلا عن: مجموعة باحثين، التغيير دروس وحقائق وارشادات، مصدر سبق ذكره.

١٢- حسن الصعب ،المقاربة المستقبلية للإنماء العربي،دار العلم للملايين،ط١،بيرت ١٩٧٩،ص١٤٣.

١٣ - د.منعم العمار ، منازعات الذات – هل بمقدور الديمقراطية ضبط العلاقة بين الاستراتيجية والتغيير- الولايات المتحدة انموذجا، ط١، ٢٠١٢ ، ص٧٠.

١٤ - د. منعم العمار ،مصدر سبق ذكره، ص٧١.

١٥ - wayne h.ferris,the power capabilities of nation – states, Lexington books ,1999,p55.

16 -Germany bundesministerium der verteidigung , defense policy Guidelines berlin, bundesministerium der verteidigung , defense policy ,2003, p.p9-12.

17-wayneh.ferris,thepowercapabilitie,cit ,p55.

١٨ - اندرو هاموند، ادب الحرب الباردة- كتابة الصراع الكوني، المركز القومي للترجمة ،٢٠٠٩،ص٤٥.

١٩- بيرت تشايمان، العقيدة العسكرية ، ترجمة طلعت الشايب، القاهرة، مطابع الاهراه للنشر،٢٠١٤، ص١١٨.

٢٠- المصدر نفسة، ص١٢٠.

٢١- فاروق عمر عبد الله العمر ، دولة القوة ودولة الضعف ، القاهرة ، المكتبة الأكاديمية ، ط١ ، ٢٠٠٥، ص٧٣.

٢٢ - عبداللطيف مصيطفى وعبدالرحمن بن سانية، انطلاق الاقتصاديات النامية: رؤية حديثة. www.digitallibrary.univ-batna.dz

٢٣ - عبلة عبدالحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، ص: ٣٥،٣٤

٢٤ - عبداللطيف مصطفى وعبدالرحمن بن سانية، انطلاق الاقتصاديات النامية، مصدر سبق ذكره.

٢٥- سرمد عبد الستار امين، التغيير التكنلوجي واشكالية التنافس على المستوى الدولي، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة صدام ، ٢٠٠٠،ص٦٧

٢٦ - جوزيف سي.ناي، مفارقة القوة الامريكية- لماذا لا تستطيع القوى العظمى الوحيدة في العالم ان تنفرد في ممارسة قوتها، ترجمة د.محمد توفيق ، السعودية، ٢٠٠٣،ص٢٢.

٢٧ - روبرت غيلبن ، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة عمر الايوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت، ٢٠٠٩،ص٢٩٥.

٢٨- روبرت غيلبن ، مصدر سبق ذكره،ص٢٣١.

٢٩ - ريتشارد كلارك وروبرت نيك ، حرب الفضاء، مركز الامارات للدراسات والبحوث، الامارات ،٢٠١٤، ص٢٧.

٣٠ - سرمد عبد الستار امين، التغيير التكنلوجي ، مصدر سبق ذكره ،ص٦٧.

٣١ - توماس كوبلاند، ثورة المعلومات والامن القومي ، دراسات عالمية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث ، العدد ٤٦ ،٢٠٠٣،ص٧٥.

٣٢ - ذياب البداينة، الامن وحروب المعلومات ، دار الشروق للطباعة والنشر، عمان ، ٢٠٠٢، ص٥٩.

٣٣ - المصدر نفسه، ص٧٧.

٣٤ - مصعب جسام الدين ،ثورات الفيس بوك – مستقبل وسائل التواصل الاجتماعي في التغيير، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ، ط١، ٢٠١٤، ص٩١.